٤٠/٩٨ ـ تحسين دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي الذي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والذي أعلن رسمياً في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩[٨٥] ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٣/٤٨ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التنمية الاجتماعية في العالم ، و ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تصع في اعتبارها استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة التي اعتمدها المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم[٥١] ، والحاجة إلى تنفيذها[٨٦] ،

وإذ تشير إلى القرار ٤٠/١٤ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بشأن السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلم ، الذي اتخذته الجمعية العامة بوصفها مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسنة الدولية للشباب ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٣٩/٢٥ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن مسألة الشيخوخة ،

وإذ تشير إلى قرارها ٣٩/٢٦ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن عقد الأمم المتحدة للمعوّقين ،

وإذ تشير إلى قرارها ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي رجت فيه من الأمانة العامة للأمم المتحدة ، في جملة أمور ، القيام على أساس منتظم بإعداد دراسات استقصائية وإسقاطات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي ،

وإذ تضع في اعتبارها قراريها ٣٤/١٥٢ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٣٧/٥٤ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠ (د ـ ٢) المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٤٦ المنشىء للجنة اجتماعية دائمة ، و ٨٣٠ ياء (د ـ ٣٢) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٦١ بشأن تعزيز عمل الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي ، و ١١٣٩ (د ـ ٤١) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٦٦ الذي اعتمد فيه الولاية والتسمية الحاليتين للجنة التنمية الاجتماعية ،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٥/٣٦ المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥ والمعنون « سير أعمال لجنة التنمية الاجتماعية » ،

وإذ تضع في اعتبارها مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أعمال اللجنة في أثناء دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٥ ،

وقد نظرت في تقرير عام ١٩٨٥ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم[٨٧] ،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه على الرغم من الانتعاش والنمو الجاريين في بعض الدول ، فإن الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة كان له أثر سلبي عميق على اقتصادات الكثير من البلدان ،

١ ـ **تلاحظ مع القلق** أن مُثل إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي والأهداف والغايات الإنمائية الشاملة التي اعتمدت وأعيد تأكيدها في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث لم تتحقق حتى الآن ؛

٢ ـ **تؤكد من جديد** أن الجوانب والأهداف الاجتماعية ـ الاقتصادية للتنمية هي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة ؛

٣ ـ **تؤكد من جديد أيضاً** الحاجة الملحّة إلى اتخاذ تدابير فعّالة تستهدف مواصلة تعزيز التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ؛

٤ ـ **تشدد** على أهمية إجراء تحليلات للمشاكل الأساسية للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية وتبادل المعلومات بشأنها ، من أجل وضع وتنفيذ تدابير للسياسة في ميادين العمالة والتعليم والصحة والتغذية والمرافق السكنية ، ومنع الجريمة ، ورفاهية الأطفال ، وإتاحة فرص متساوية للمعوّقين والمسنين ، ومشاركة

---

(٨٥) انظر القرار ٢٥٤٢ (د ـ ٢٤) .

(٨٦) انظر القرار ٤٠/١٠٨ .

(٨٧) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E. 85. IV. 2 (صدرت أيضاً بالعربية بوصفها الوثيقة E/CN. 5/1985/2/Rev. 1) .

الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية ، وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية :

٥ ـ **تطلب** إلى الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة اتخاذ تدابير تستهدف تحسين الأحوال الاجتماعية وتحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ؛

٦ ـ **تلاحظ** دور لجنة التنمية الاجتماعية في ميدان التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ؛

٧ ـ **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى القيام ، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٦ ، بالنظر في الطرق والوسائل الحالية لتحسين عمل اللجنة .

الجلسة العامة ١١٦
١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٤٠/٩٩ ـ المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥٢/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٥٥/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٢٤/٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٣ ، وبمقرره ١٣١/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، فضلاً عن قرار لجنة حقوق الإنسان ٤٤/١٩٨٥ المؤرخ في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥[٣٠] ،

وإذ تؤكد من جديد أن المشاركة الشعبية في جميع قطاعات الحياة العامة ، بما فيها مشاركة العمال في الإدارة والإدارة الذاتية للعمال حيثما يوجد هذان النظامان ، تشكل عاملاً هاماً في التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان وكرامته ،

١ ـ **تحيط علماً** بالدراسة التي أعدها الأمين العام[٨٨] ؛

٢ ـ **تدعو** الحكومات والوكالات المتخصصة المعنية وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة أن تحيل إلى الأمين العام تعليقاتها على الدراسة ؛

٣ ـ **ترجو** من لجنة حقوق الإنسان أن تواصل في دورتها الثانية والأربعين ، وإذا رغبت ، في دوراتها الثالثة والأربعين والرابعة والأربعين والخامسة والأربعين النظر في مسألة المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان ، وأن تبلغ الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بنتائج هذا النظر ؛

٤ ـ **تقرر** أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الرابعة والأربعين في إطار البند المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم تحت البند الفرعي المعنون « المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان » .

الجلسة العامة ١١٦
١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٤٠/١٠٠ ـ الحالة الاجتماعية في العالم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ١٥٢/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٥٤/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، و ١٩٤/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي أيدت فيه برنامج العمل الجديد الكبير للتمانينات لصالح أقل البلدان نمواً[٨٩] ،

---

(٨٨) E/CN. 4/1985/10 و Add. 1 و 2 .

(٨٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ، ١ ـ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 82. I. 8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .